

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

سعود صاهود: أنجزنا 25% من برج وفندق «صاهود 12» بكلفة 30 مليون دينار



سعود صاهود

أعلن رجل الأعمال سعود صاهود المبري عن انجاز ما نسبته 25% من برج (صاهود 12) الذي يتألف من برج مكاتب وفندق خمسة نجوم بفخامة لا تضاهي وعلى أحدث النظم العمرانية العالمية الحديثة وبالموافقات العالمية وبمميزة ليس لها مثيل في الكويت تتمثل في المواقف المتحركة التي تنقل النزلاء بسيارتهم لختلف الأدوار في مواقف الفندق، لافتا إلى أن هذا البرج هو رقم 12 من المشاريع خلال السنوات الخمس الأخيرة في منطقة العاصمة. وأشار إلى أن ارتفاع البرج يبلغ 40 طابقا وبكلفة إجمالية تزيد على 30 مليون دينار خصوصا أن هذا المشروع يقع في منطقة حيوية وفي موقع استراتيجي في الكويت بمنطقة المرقاب وبجانب مجمع الوزارات. وأشار صاهود إلى أنه من المتوقع أن يفتتح الفندق في



منظر عام للمشروع

أصولها المقيمة بأسعار أقل من قيمتها السوقية تعزز من المفاوضات

مفاوضات لمستثمرين للاستحواذ على حصة في «أملاك كابيتال»

بالوضع الاقتصادي خلال العام الحالي، مؤكدة أن الاستثمار في طرح مشاريع خطة التنمية من شأنه تحريك عجلة الاقتصاد، واستفادة جميع القطاعات الاقتصادية منه.

● أحمد يوسف

وأنه عقب الانتهاء من تدقيقها سيتم إرسالها إلى الشركة المكلفة بإنهاء إجراءات القيد في البورصة، وأن ذلك يعتمد أيضا على موافقة الملاك الرئيسيين للشركة لتحديد موعد الإجراء. وأعربت المصادر عن تفاؤلها

غير أن هناك جدية للدخول في حصة مؤثرة في المجموعة. وأشارت إلى أن المجموعة تمتلك أصولا مغرية، ومقيمه بأسعار أقل من قيمتها السوقية في الوقت الراهن، وهو ما يعزز عملية الاستحواذ، بالإضافة

كشفت مصادر لـ «الأنباء» عن وجود مفاوضات لمستثمرين مع شركة «أملاك كابيتال» القابضة للاستحواذ على حصة فيها أو في إحدى شركاتها التابعة. وقالت المصادر أنه لم يتم تحديد نسبة الاستحواذ بعد،

تحديد مصر «غلف إنفست» في عموميتها اليوم

قالت مصادر لـ «الأنباء» أن العمومية العادية وغير العادية لشركة غلف إنفست والمزمع عقدها اليوم الأحد ستناقش مستقبل الشركة في الاستمرار أو التصفية، وأن ذلك سيتوقف على نسبة التصويت في الجمعية.

يذكر أن الشركة موقوفة عن التداول تطبيقا لقرار لجنة السوق رقم 4 لسنة 2007 بشأن مواعيد انعقاد الجمعيات العمومية للشركات المدرجة ولتجاوز خسائرها 75% من رأس المال.

● أحمد يوسف

إدارة المشاريع في البورصة تجتمع مع «الوسطاء» اليوم لإطلاعا على «Phase 2»

المصادر أن اللجنة التأسيسية للوسطاء ستجتمع خلال الأسبوع الجاري لمناقشة آخر التطورات على صعيد تحرك اللجنة الفنية المنبثقة من لجنة السوق فيما يتعلق بتطبيق نظام التداول الجديد أو الاستمرار في التجارب لحين القضاء على الغموض التي أظهرتها التجارب السابقة. وذكرت المصادر أنه من المتوقع أن تجتمع اللجنة مع إدارة السوق أو الشركة الكويتية للمقاصة لتابعة آخر ما تم التوصل إليه على صعيد الربط الآلي الذي ترى شركات الوساطة ضرورة التوصل لآلية مناسبة له قبل الشروع في نظام التداول الجديد.

● شريف حمدي

عبارة عن معاملات إصدار وتجديد وبدل فاقد واستبدال وإلغاء «التجارة» أصدرت 841 معاملة لدفاتر السمسرة خلال العام 2011

كشفت إحصائية صادرة عن إدارة العقار في وزارة التجارة والصناعة حصلت «الأنباء» على نسخة منها عن أن الوزارة أصدرت 841 معاملة لدفاتر السمسرة خلال العام 2011 منها 172 معاملة إصدار دفتر للسمسرة و316 معاملة لتجديد الدفاتر و5 معاملات بدل فاقد لدفاتر سمسرة و318 معاملة استبدال دفتر سمسرة و30 معاملة إلغاء دفتر سمسرة خلال العام 2011.

وبالنسبة لمعاملات شهادات التقييم أظهرت الإحصائية أن إجمالي أعداد شهادات التقييم العقاري الصادرة من قبل الوزارة خلال العام الماضي والتي تخص الأفراد والشركات بلغت 62 شهادة منها 36 شهادة أصدرتها «التجارة» للشركات و26 شهادة مقيم عقاري صادرة عن

قبل الوزارة للأفراد. وكانت إدارة العقار بالوزارة تستقبل الشركات والمؤسسات التي كانت تزاول مهنة التقييم العقاري أو التقديرات العقارية وذلك بعد استيفاء بعض الأوراق أو الشروط اللازمة لذلك حيث أن مهنة مقيمي العقار بمنزلة جزء من منظومة متكاملة تهدف إلى تنظيم سوق العقار المحلي والقضاء على بعض المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع الكبير.

هذا وقد أصدرت الوزارة مؤخرا قرارا رقم 182 لسنة 2010 بنظم مهنة مقيمي العقار حيث وضعت الوزارة شروطا لممارسة هذه المهنة جاءت في القرار الوزاري الذي يتضمن 15 مادة.

وقد أصدرت الوزارة مؤخرا قرارا رقم 182 لسنة 2010 بنظم مهنة مقيمي العقار حيث وضعت الوزارة شروطا لممارسة هذه المهنة جاءت في القرار الوزاري الذي يتضمن 15 مادة.

وقد أصدرت الوزارة مؤخرا قرارا رقم 182 لسنة 2010 بنظم مهنة مقيمي العقار حيث وضعت الوزارة شروطا لممارسة هذه المهنة جاءت في القرار الوزاري الذي يتضمن 15 مادة.

«جلوبل»: 10% نسبة النمو المتوقعة لقطاع المصارف الخليجي بنهاية 2012

مراجعة «توقعاتنا لأرباح القطاعين المصرفيين الإماراتي والقطري نحو الارتفاع». ولاحظ التقرير أن الكويت البلد الوحيد الذي سجل انخفاض في الأرباح «وقد خفض مستوى توقعات نمو أرباح القطاع المصرفي الكويتي بسبب مراجعة الرؤية المستقبلية لنمو صافي إيرادات الفوائد إلى الانخفاض وارتفاع المخصصات». وتوقع أن يشهد القطاع المصرفي في دول الخليج ارتفاعا في أرباحه بنسبة سنوية تبلغ 10% (نسبة سنوية 16% في حالة تعديلها للأخذ في الاعتبار الأرباح غير المتكررة التي سجلتها البنوك الإماراتية) في 2012.

وقد أصدرت الوزارة مؤخرا قرارا رقم 182 لسنة 2010 بنظم مهنة مقيمي العقار حيث وضعت الوزارة شروطا لممارسة هذه المهنة جاءت في القرار الوزاري الذي يتضمن 15 مادة.

وقد أصدرت الوزارة مؤخرا قرارا رقم 182 لسنة 2010 بنظم مهنة مقيمي العقار حيث وضعت الوزارة شروطا لممارسة هذه المهنة جاءت في القرار الوزاري الذي يتضمن 15 مادة.

وقد أصدرت الوزارة مؤخرا قرارا رقم 182 لسنة 2010 بنظم مهنة مقيمي العقار حيث وضعت الوزارة شروطا لممارسة هذه المهنة جاءت في القرار الوزاري الذي يتضمن 15 مادة.



توقعات بناء جيد لبنوك الكويت في 2012

قال تقرير شركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) أن أداء القطاع المصرفي الكويتي والسعودي كان مفاجئا حيث حقق الأول أداء إيجابيا في حين كان أداء الثاني سلبيا خلال عام 2011. وأضاف التقرير أن القطاع المصرفي السعودي سجل أسوأ أداء على مستوى القطاعات المصرفية في الأسواق الخليجية مع أن رؤية «جلوبل» السابقة تجاهه كانت تتراوح بين محايدة وإيجابية. وأوضح أن القطاع المصرفي الكويتي حقق أداء يتجاوز أداء المؤشر استثمارية جديدة بمخاطر مقبولة من خلال تجارجات جديدة.

وقد أصدرت الوزارة مؤخرا قرارا رقم 182 لسنة 2010 بنظم مهنة مقيمي العقار حيث وضعت الوزارة شروطا لممارسة هذه المهنة جاءت في القرار الوزاري الذي يتضمن 15 مادة.

وقد أصدرت الوزارة مؤخرا قرارا رقم 182 لسنة 2010 بنظم مهنة مقيمي العقار حيث وضعت الوزارة شروطا لممارسة هذه المهنة جاءت في القرار الوزاري الذي يتضمن 15 مادة.

«الأولى للاستثمار» تنجح في تسوية مديونية بمقدار 68 مليون دينار

وأشار السنغوسي إلى أنه نتيجة للتسوية والانخفاض الملحوظ في ديون الشركة فقد انخفضت المصروفات التشغيلية للشركة من 6,6 إلى 3,2 ملايين دينار في بداية 2012.

وأوضح السنغوسي أن تعزيز السيولة الملائمة للاستمرار في أنشطة الشركة واستهداف فرص استثمارية جديدة بمخاطر مقبولة من خلال تجارجات جديدة.

وذكر أنه قد ترتب على تسوية الشركة لجزء من مديونيتها لسنة 2011 انعكاسات على أصولها والمديونية وحقوق المساهمين. فقد قامت الشركة خلال التسوية بمبادلة بعض الأصول نظير الدين المتبقى لعدد من البنوك. وقد تقلص إجمالي مديونية الشركة إلى 34 مليون دينار مما انعكس على مضايف الدين على حقوق المساهمين حيث كان في السابق 1,23 وأصبح حاليا 0,4. وجاءت عملية التسوية بزيادة حقوق المساهمين بنسبة حوالي 10%، حيث إن جزءا منها سينعكس في البيانات المالية 2011 والجزء الآخر سيسجل في بيانات الربع الأول 2012. وتعكس هذه الزيادة ارتفاعا في القيمة الدفترية للسهم.

هي: بيت التمويل الكويتي وبنك برقان وبنك الأهلي الكويتي وبنك الكويت الدولي وبنك بوبيان وبنك التجاري الكويتي، وتبلغ مدة إصدار الصكوك 5 سنوات على فترات سداد نصف سنوية، على أن يبدأ سداد اصل قيمة الصكوك بعد 18 شهرا، وتتميز هذه الصكوك بان إصدارها يتم مقابل أصول ذات جودة عالية بنسبة تغطية 150%.

وأكد على أن الشركة حرصت خلال مسيرتها على سداد جميع التزاماتها المالية للحفاظ على علاقتها الوطيدة مع البنوك حتى في ظل الأزمة، حيث التزمت الشركة بسداد كل الأرباح المتوقعة بالمديونية تجاه البنوك والتي تجاوزت 23 مليون دينار خلال السنوات الأربع السابقة في غمرة الأزمة الاقتصادية وندرة الموارد المالية. وأشار إلى أن الإدارة التنفيذية لأولى للاستثمار بدأت في الربع الثالث من 2011 في إعادة دراسة إمكانية تسوية المديونية آخذة بالاعتبار وصعوبة الأسواق الحالية وضروعة التحوط من المخاطر. لذلك قامت بالفهم مع البنوك الدائنة وجهات دائنة أخرى لتسوية المديونيات مقابل مزيد من تبادل الأصول والدفع السريع. وقد أبدت البنوك الدائنة مشكورة

أشاد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي للشركة الأولى للاستثمار خالد السنغوسي بالتعاون الذي شهدته الشركة من البنوك الدائنة والدائنين بعد أن أتمت «الأولى» للاستثمار مؤخرا تسوية مديونيتها بمقدار 68 مليون دينار أي ما يعادل 67% من ديون الشركة.

وأوضح السنغوسي في بيان صحفي أمس أن هذه التسوية تضمنت تسوية ديون الشركة على أكثر من 60 بنك مالي جديد وأكثر من 100 بنك مالي خلال الفترة المقبلة، وأنه ما زال لدى الشركة الأولى للاستثمار تركيبة أصول ذات جودة عالية مقيمة من شركات متخصصة عالمية، وبين السنغوسي أنه بناء على ذلك تتطلع الشركة نحو ستة مليارات أفضل في 2012 في ظل مركز مالي أكثر متانة مع محافظة الشركة على جودة الأصول لديها.

وذكر أن الشركة الأولى للاستثمار بادرت إلى إعادة هيكلة ديونها في ظل التشدد الائتماني الذي شهدته شتى القطاعات خلال الأزمة الاقتصادية، حيث كفت الجهود من قبل الإدارة نحو هيكلة الديون من خلال إصدار صكوك بقيمة 92 مليون دينار بناء على تقديرات الاستراتيجيين المتفائلة ونموذج أعمالها خلال تلك الفترة. توزعت الصكوك على 6 بنوك



خالد السنغوسي

خطة الشركة لـ 2012 ترتكز على تخارجات من أصول قيمتها 20 مليون دينار

خطة الشركة لـ 2012 ترتكز على تخارجات من أصول قيمتها 20 مليون دينار

خطة الشركة لـ 2012 ترتكز على تخارجات من أصول قيمتها 20 مليون دينار

«الوطني»: غياب النمو في اقتصادات منطقة اليورو دفع المركزي الأوروبي إلى خفض سعر الفائدة «الريبو» مرتين

إلى خفض سعر الفائدة (الريبو) مرتين في الأسابيع القليلة الماضية من 1,5% إلى 1,0%، عند مستواه في شهر أبريل 2011. وفي إشارة أخرى للضغط القائم، دفع الطلب الكبير على الدولار مجلس الاحتياطي الفيدرالي بتوفير الدولار الخمسة بنوك مركزية كبرى على مستوى العالم وذلك بمبالغ غير محدودة. وأشار التقرير إلى ارتفاع معدل التوظيف في الولايات المتحدة بمقدار 200 ألف وظيفة جديدة في شهر ديسمبر، وانخفاض البطالة إلى 8,5% وارتفاع المبيعات في العطلات، أدى إلى تعزيز معنويات الأميركيين، وتهمة المخاوف العالية من حصول ركود أميركي (وعالمي) آخر. إن استدامة التعافي المعتدل للولايات المتحدة الأميركية (ربما بنسبة نمو 2% إلى 2,5%) في العام الحالي أمر ضروري ويبلغ الأهمية، خاصة إذا ظلت أوروبا في أزمتها، وتزايدت تباطؤ الأسواق الناشئة. وعلى مستوى مجلس التعاون الخليجي فمزالنا نتسمك برؤيتنا أن المنطقة ستكون محمية نسبيا من ضعف الاقتصاد العالمي ومن الأزمة الأوروبية الحالية إذا ظلت تحت السيطرة. كما أن أسعار النفط مازالت تحظى بدعم من ظروف العرض المحدودة، في حين أن الإنفاق الحكومي يدعم النمو في المنطقة.

هناك أي خبر أو اتفاق بشأن السندات الأوروبية التي يتطلع البعض في الأسواق إلى رؤيتها لتحقيق الاندماج التام. وبالتالي يتوقع المزيد من القمم مشكلات المديونية مازالت موجودة، ووكالات التصنيف تقوم باستمرار بمراجعة تصنيفات الدول والبنوك على حد سواء. وذكر التقرير أن بيانات الولايات المتحدة الأميركية التي جاءت أفضل من المتوقع قد أعطت بعض الإيجابية. فمع دخول منطقة اليورو مرحلة الركود الآن، والتوقعات بأن يشهد الاقتصاد المزيد من التراجع في عام 2012، ومع تباطؤ معظم الأسواق الناشئة، فقد يشهد الاقتصاد تباطؤا في أكبر اقتصاداته. لقد كانت الولايات المتحدة الأميركية ومازالت من الاقتصادات الكبرى القليلة جدا التي يرتفع فيها مؤشر مديري المشتريات عن 50 نقطة، مما يشير إلى بعض المنع. حتى مؤشر مديري المشتريات في قطاع التصنيع في الصين قد انخفض دون 50 نقطة في شهر نوفمبر إلى 47,7 نقطة. ومن شأن أي تراجع حاد لشهده الولايات المتحدة الأميركية أن يضعف الاقتصاد العالمي بشكل حاد.

وبين التقرير أن غياب النمو أو النمو السلبي في اقتصادات منطقة اليورو واستمرار الأزمة المالية العالمية دفع البنك المركزي الأوروبي

للعجز، وعقوبات لم يتجاوز هذا السقف (...). كما خرجت هذه القمة باتفاق على توفير أموال جديدة لصندوق النقد الدولي (200 مليار يورو) وعلى تسريع العمل بآلية الاستقرار الأوروبي (ESM)، التي تعتبر وثيقة الصلة بصندوق الاستقرار المالي الأوروبي (EFSF)، إلى يوليو 2012 بدلا من 2013. لكن هل ستساعد هذه التدابير؟ في الواقع نعم، على الرغم من أن دول الاتحاد الأوروبي لديها دوما طريقة لتجاوز السقف المحدد. فعلى سبيل المثال، يمكن لأي دولة تجاوزت النسبة المحددة لحالات العجز/ الناتج المحلي الإجمالي أن تتجنب العقوبات إذا صوتت الأغلبية الساحقة للدول الأوروبية لصالحها. وبالنتيجة، لم تتخذ التدابير الأكثر جذرية (والتي عارضتها ألمانيا وطلبتها الأسواق). وهي طرح السندات الأوروبية أو شراء البنك المركزي الأوروبي للمديونية على نحو أكبر.

ومازالت أموال صناديق الإنقاذ المطلوبة اليوم، في حال تعثر إيطاليا أو أي دولة أخرى، غير متوافرة ومن غير المتوقع أن تتوافر قريبا، خاصة إذا كان اللاعبون الكبار حريصين على الاحتفاظ بتصنيف AAA الممنوح لهم. وقد وضع صندوق الاستقرار المالي الأوروبي تحت المراقبة السلبية من قبل شركة ستاندر أند بورز. وحتى الآن ليس

قال تقرير بنك الكويت الوطني إن الأسواق العالمية مازالت شديدة التذبذب، خاصة أسواق الأسهم التي شهدت تقلبات يومية تراوحت بين 2% و5%، ولا تعزى هذه التقلبات إلى عوامل السوق الأساسية، بل إلى التطورات السياسية التي تشهدها جبهة الاتحاد الأوروبي منطقتة اليورو، وما إذا كان باستطاعة القادة الأوروبيين «إنقاذ» اليورو أم لا؟ وهل ستتمصل إحدى الدول عن منطقة اليورو؟ وهل ستكون تلك اليونان أم ألمانيا من سينفصل عن الاتحاد؟ إننا نمر الآن بالمرحلة الأخيرة من الحلول والتدابير الممكنة، أو كما وصفها المستشار الألمانية أنغينا ميركيل «المزيد لأوروبا من أوروبا» - وهو ما تصد به المزيد من المعاهدات، والمزيد من التدابير، والمزيد من دعم البنك المركزي الأوروبي (بشروط). وفي حين أنه مازال القليلون يتوقعون تفكك اليورو، إلا أن الخبراء يولون مثل تلك السيناريوهات بعض الاهتمام.

ونكر التقرير أنه وكما هو الحال في القمم السابقة التي عقدها الاتحاد الأوروبي، لم تخرج القمة الأخيرة التي انعقدت في 9 ديسمبر 2011 بحل كامل للأزمة، وتركت الكثير من التساؤلات من دون إجابة. مع ذلك، فقد رمت هذه القمة الكرة في ملعب الاندماج المالي (فرض سقف